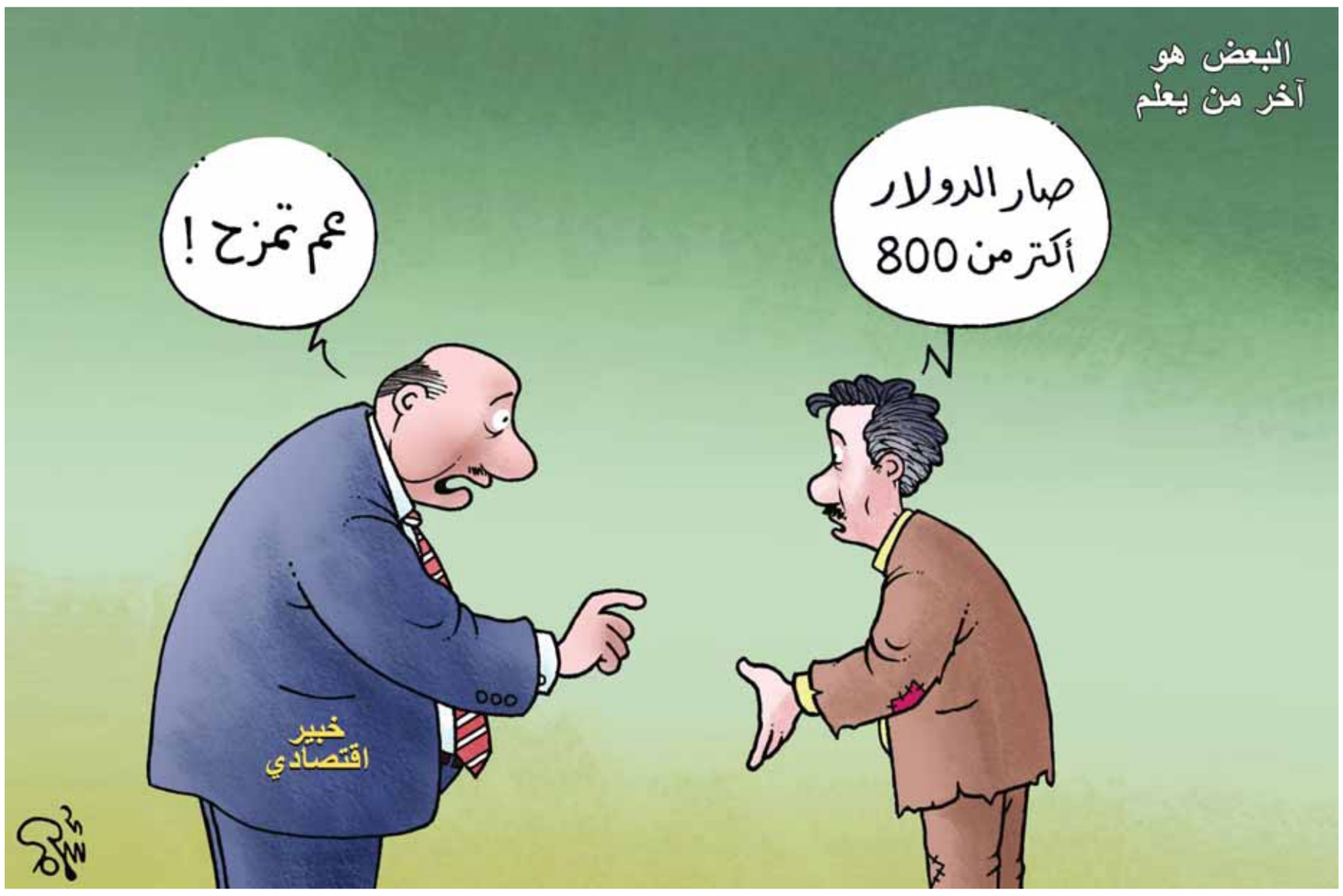

النداف للتجار: إجراءات مشددة بحق المخالفين لنشرة الأسعار

| علي محمود سليمان

شدد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف على الاستمرار بتوفير مختلف السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية بمواصفات ونوعية جيدة وأسعار مناسبة ومعالجة الفوضى والالتزام بالأسعار التي يتم تحديدها من قبل اللجنة المختصة وتداول الفواتير بين الحلقات التجارية، وذلك خلال الاجتماع الذي تم أمس مع مستوردي ومنتجي المواد الغذائية وأصحاب الفعاليات التجارية المعنية بتوفير السلع الأساسية في الأسواق.

وتم خلال الاجتماع استعراض واقع الأسواق والسبل الكفيلة للاستمرار بتوفير احتياجات المواطن من السلع الضرورية بمواصفات ونوعية جيدة وأسعار مناسبة، ومناقشة الأسس اللازمة في عملية تسعير المواد الأساسية والعمل على إصدار نشرة أسعار أسبوعية لتلك السلع الأساسية كالسكر والرز والشاي والسمون والزيوت والمعلبات والدقيق ومتابعة تنفيذها في الأسواق من قبل عناصر التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وكانت الوزارة قد شكلت لجنة مشتركة برئاسة معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك تم فيها توسيع عمل اللجنة وإضافة أعضاء إليها، لتقوم بإصدار صك تسعيري بالمواد الغذائية التي تدرس من قبل اللجنة بشكل أسبوعي.

وأكد النداف على ضرورة مراقبة مدى التزام التجار بنشرة الأسعار المحددة من قبل اللجنة واتخاذ إجراءات مشددة بحق المخالفين وأن يلتزم أصحاب الفعاليات الاقتصادية بتداول الفواتير بين حلقات الوساطة التجارية بدءا من المستورد ثم تجار الجملة ونصف الجملة ثم بائع المفرق على أن يتم إلغاء دور الموزعين في حال عدم التزامهم بنشرة الأسعار الموضوعة مع التأكيد على الاستمرار بمتابعة جودة ونوعية المواد المطروحة في الأسواق من قبل عناصر حماية المستهلك.

وفي السياق بيّن مدير حماية المستهلك في الوزارة علي الخطيب لـ«الوطن» أنه تم تنظيم ٢٨٦٣ ضبطاً تموينياً خلال أسبوع واحد في كافة المحافظات من ضمنها ٨٠٠ إغلاق محل وفعالية تجارية، والمخالفات تتوزع ما بين عدم تداول فواتير وعدم الإعلان عن الأسعار وتقاضي زيادة في الإيجار، بالإضافة لمخالفات المواصفات والجودة والغش.

ولفت الخطيب إلى أن الضبوط التي تنظم تتم إحالتها للقضاء المختص لتسديد الغرامات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، مشيراً إلى أن دوريات حماية المستهلك تكثف وجودها في الأسواق لضبط الأسعار والحد من ارتفاعها، مع ملاحظة تحسن في نسبة الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين، حيث تتلقى مديريات التجارة الداخلية في المحافظات بشكل يومي أعداداً كبيرة من الشكاوى، وتقوم المديريات بالتجاوب معها والتعامل بشكل فوري مع كل شكوى ترد إليها.

ستكون ميسرة ومن المتوقع أن تصل مهلة تسديدها إلى ١٠ سنوات

فارس لـ«الوطن»: العقاري سيمنح المحامين قروضاً تصل إلى ١٠٠مليون ليرة

اتفاق مع «العدل» لتشكيل اللجان الخاصة لحل المشاكل أثناء التقاضي

| محمد منار حميجو

كشف نقيب محامي سورية الفراس فارس أنه خلال يومين سوف يتم توقيع مذكرة تفاهم مع المصرف العقاري لمنح قروض للمحامين ستكون قيمة القرض لشركات المحاماة حتى ١٠٠ مليون ليرة بينما يمكن أن يصل للمحامي الفرد إلى ٥٠ مليوناً، موضحاً أنها ستكون ميسرة ومن المتوقع أن تصل مهلة السداد حتى ١٠ سنوات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح فارس أن منح القروض ستفتح المجال للمحامين المتضررين لإعادة فتح مكاتبهم، مشيراً إلى أن منحها سيكون بناء على توصية من النقابة بعد استكمال الأوراق المطلوبة.

وأكد فارس أن المصرف أبدى استعداده لتمويل مشاريع النقابة وبسقف مرتفع وفق ضمانات، مشيراً إلى أن المصرف وعد بوضع الصرافات العقارية في أماكن وجود المحامين باعتبار أن هناك صرافات جديدة سوف يتم تركيبها في دمشق.

وكشف فارس أن النقابة تعمل على تأمين صحي جديد للمحامين وهناك العديد من الخيارات للنقابة منها وجود شركات صناديق إسعاف وهناك إدارة ذاتية للنقابة، لافتاً إلى أنه يتم دراسة الأفضل لتطبيقه ويتم العمل فيه.

وأكد فارس أن تحدث بين المحامين والقضاة بالسرعة الممكنة، مبيناً أن وزير العدل سوف يصدر قرار تشكيلها في المحافظات بعد الاتفاق عليها وهي مكونة من المحامي العام ومستشارين وعضوين من مجلس النقابة في كل محافظة.

وفيما يتعلق بموضوع مساهمة النقابة في جمعية بسمة أوضح فارس أن العمل يتم وفق مبادرة من النقابة لمساعدة المرضى وفق التحفيز على التبرع، مبيناً أن النقابة لن تساهم في هذه الحملة من أموالها بل ستكون ضمن مبادرات فردية.

واعتبر أن المساهمة في ذلك يأتي من باب الحالة الإنسانية والوطنية بأن يكون هناك تكافل وتعاون لمساعدة المرضى باعتبار أنهم أبناء الوطن والنقابة أبدت رغبتها في المشاركة في هذه الحملة.

وفيما يتعلق بموضوع مشروع تنظيم مهنة المحاماة أكد فارس أنه تم تحويل المشروع للنقابة لوضع الملاحظات عليه ومن ثم رفعه مباشرة إلى مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن هناك تسهيلات لمشاهدة وزير العدل لأضابير التسجيل في النقابة باعتبار أنه من حق الوزير الطعن في موضوع التسجيل.

وكان فارس أكد أنه تم الاتفاق مع وزارة العدل على العديد من البنود منها تعديل أحد مواد قانون أصول المحاكمات والمتعلقة بتوكيل المحامي كما تم الاتفاق على وضع اللمسات الأخيرة لمشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة وغيرها من الأمور التي تخص المحامين.

مشاحنات لشراء السكر في صالات السورية ومدير ريف دمشق: المادة متوفرة لكن الناس تتزاحم

| راما محمد

علمت «الوطن» عن وقوع مشاجرات أمام إحدى صالات السورية للتجارة في ريف دمشق أمس أثناء توزيع مادة السكر، وللوقوف على ذلك تواصلت «الوطن» مع مدير السورية للتجارة في ريف دمشق أحمد حناوي الذي بين أن المادة متوفرة وموجودة في الصالات إلا أن الناس هي من تتزاحم.

وأكد البدء من الأمس بتوزيع ٣ كيلو سكر لكل مواطن على دفتر العائلة كل أسبوع أو كل ١٠ أيام، موضحاً أن طلب دفتر العائلة جاء لحصر توزيع المادة على الأسر ومنع حصول أي شخص على المادة أكثر من مرة والاتجار لاحقاً بها في السوق، إذ يجري تسجيل ختم الحصول على المادة على دفتر العائلة ومن الممكن استبدال الختم بتوقيع مشرف الصالة للحفاظ على استمرار وجود المادة، مشددا على «أن السكر متوفر وبكميات كبيرة وهو أكثر مادة متوفرة».

وبين حناوي أن التوزيع سابقا كان بمعدل ٢ كيلو لكل مواطن، لافتاً إلى وجود كمية ٥ كيلو سكر إضافية في السلة الغذائية يمكن للمواطن الحصول عليها.

وأضاف: بدأنا بتوزيع السلل كباقي فروع السورية في أكثر من صالة ووضع السلة جيد فيها مواد أساسية للمواطن من سمن ورز وبرغل وزيت وعدس ومعكرونة ودبس بندورة وغيرها من الأمور الأساسية لكل منزل، وبأسعار رخيصة إذ لا تتجاوز قيمة السلة ١٠ آلاف ليرة.

وأوضح حناوي أن التوزيع بدأ حسب قدرة الفرع على الوصول إلى الصالات، إذ بدأ التوزيع بالصالات الأساسية أي المواقع والتجمعات الأساسية كصالات جرمانا وصحنايا وضاحية الأسد وضاحية قدسيا وقطنا وجيرود والقلمون، على حين أن الصالات الأخرى سيبدأ التوزيع فيها قريباً كون التعبئة فيها جهد وتعب خاصة أن المسافات بعيدة في ريف دمشق، مضيفاً: هناك إقبال جيد على السلل كون أسعارها أرخص من أسعار السوق بكثير.

تدخل السورية للتجارة مجرد «كلام»!! والمدير: انشغلنا بالسلة الغذائية خلال اليومين الماضيين

| السويداء– عبير صيموعة

بينت جولة لـ«الوطن» في صالات المؤسسة السورية للتجارة في السويداء العجز الواضح لتلك الصالات عن تلبية حاجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية حيث بات التذمر والشكاوى من المتواجدين ضمن تلك الصالات العنوان الأبرز لعدم توافر كثير من احتياجات المواطنين خاصة، وقد فرغت معظم الرفوف من كثير من المعروضات ليبقى توجيه موظف الصالة للجميع «اعملوا جولة بالصالة ولا تطلبوا قطع أي إيصال بأي مادة تريدونها دون التأكد من توفرها ضمن الرفوف».

وكانت مادة السكر إحدى المواد الأساسية من المواد غير المتوافرة لدى الصالات، أحد المواطنين محمد. ع أكد أن معظم احتياجاته من المواد الغذائية والتي قصد صالات المؤسسة لأجلها غير موجودة كما أكدت بدورها المواطنة سوسن. د أن قضية التدخل الإيجابي للصالات كان مجرد دعاية إعلانية لا أكثر أما ما قيل عن السلة الغذائية فتبقى العبرة في النوعية وليس الكمية على حين مواطن آخر تدخل أثناء الحديث ليؤكد أن أسعار المواد الغذائية تماثل الموجودة خارج الصالات ولدى التجار مع وجود زيادة في بعض منها.

الأمر الذي دفع «الوطن» إلى التوجه إلى الأسواق في جولة للمقارنة بين معروضات الصالات ومثيلاتها في الأسواق حيث كانت ردود التجار أنه في ظل عدم حماية قيمة الليرة الشرائية وتدنيها أمام سعر الصرف هناك كارثة حقيقية وخاصة في عملية حماية رأس المال الذي يصعب الحفاظ عليه في حال الالتزام بتسعيرة التموين غير المنطقية والتي لا تتناسب مع أسعار المواد الواردة إلى أسواق السويداء من تجار الجملة والمستوردين مطالبين التدخل من الفريق الاقتصادي في الحكومة بأسرع وقت لحماية الليرة وإلا فإن النتائج تنذر بكارثة اقتصادية للجميع والخاسر الأكبر المواطن.

بدوره مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في السويداء حسين صافي أكد لـ«الوطن» أن المواد متوافرة في مستودعات المؤسسة إلا أن عدم تزويد الصالات بها خلال هذين اليومين فقط بسبب العمل على تأمين السلة الغذائية للمواطنين موضحاً أن الأسعار ضمن الصالات أكثر من ممتازة وأكبر دليل الفارق بين أسعار مكونات السلة الغذائية ومثيلاتها في الأسواق.

كيلو الخروف الحي إلى ٣١٥٠ والهبرة بين ٨-١٠ آلاف ليرة

قطيش: التجار تحجم عن تزويد اللحامين بالذبائح ونشاط في تهريب العواس

| عبد المنعم مسعود

قال رئيس جمعية اللحامين بدمشق ادموند قطيش أن سعر كيلوغرام الخروف الحي وصل إلى ٣١٥٠ ليرة معيداً السبب في الارتفاع لإحجام المربين عن البيع فهم يرفضون البيع للشقيعة الذين يذبحون ويعطون تالياً للحامين وبالتالي فإن رفضهم البيع يعود لإمكانية البيع للمهربين الذين يعملون على إخراج العواس خارج القطر.

ويرى قطيش في حديث لـ«الوطن» أن إحجام المربين عن البيع يعود أيضاً لارتفاع سعر الدولار فحسابات المربين تقوم على أساس بيع الخراف بعد التسمين ثم شراء أخرى من أجل تسمينها وبالتالي فإنه سيشتريها بسعر أعلى فيضطر إما للإحجام أو لرفع السعر.

ويؤكد قطيش أن اللحام أيضاً متضرر فهو مستهلك بالنهاية فهو يبيع اللحمة لكنه لا يستطيع أن يأكلها بهذه الأسعار فسعر كيلوغرام الهبرة الخالية من الدهن حالياً في دمشق قد يتجاوز عشرة آلاف ليرة.

ويعتقد قطيش أن الحل يكون بمنع خروج الخراف من دمشق وريفها إلى باقي المحافظات فدمشق وريفها تشكل أكبر تجمع سكاني مبيناً أن الأجدى ملاحقة التهريب ومنع خروج الأغنام إلى محافظات حلب وحماة وحمص فذهابها إلى هذه المحافظات يعني أنها أصبحت في تركيا ولبنان متسائلاً بما أن أغلب حركة الأغنام تكون باتجاه دمشق وريفها وذلك باتجاه سوقي الرحيبة ونجها فلماذا تعطى بعد ذلك بيانات جمركية إلى حمص وحماة.

ووفقاً لقطيش فإن عمليات الذبح منخفضة حالياً ولا يتجاوز ما يتم ذبحه في المسلخ الفني ٧٠٠ رأس يومياً وخارج المسلخ لا تتجاوز عمليات الذبح ٣٠٠ رأس وذلك في المسالخ العشوائية في العدوي معتقداً أن إجمالي ما يتم ذبحه في دمشق وريفها يتراوح من ألف إلى ١٤٠٠ رأس وتقل أحياناً عمليات الذبح في المسلخ الفني لستمئة رأس وقد تزداد إلى تسعمئة رأس.

وكشف قطيش عن توقف أربعة من كبار التجار عن تزويد اللحامة بالخراف المذبوحة في أسواق دمشق بالخراف مبررين توقفهم بأنهم يخسرون فهم يشترون الخروف الحي بسعر مرتفع ٣١٥٠ وبذلك يكون سعر الكيلوغرام بعد عملية الذبح ٥ آلاف واللحام لا يستطيع أن يشتري بهذا السعر لأنه مضطر للبيع بسعر التموين وهو ٥٥٠٠ ليرة للهبرة العادية لذلك فالجميع خاسر في ظل هذا الارتفاع التاجر واللحام والمستهلك مبيناً أن هذا التوقف سيؤثر على جميع أسواق دمشق.

ويضيف قطيش أن الوضع المادي للمستهلك أيضاً لم يعد يسمح له بالمناورة في ظل ارتفاع الأسعار وأن المستهلك الذي كان يشتري لوجبته بمبالغ صغيرة ألفاً أو ألفي ليرة لم يعد يستطيع ذلك.

بدوره أكد رئيس جمعية اللحامين بريف دمشق محمود الريس أن كيلوغرام الهبرة العادية والذي يعتبر مقياساً عاماً في محافظة الريف يباع بثمانية آلاف والبعض يرفع السعر لأكثر من ذلك نتيجة الجشع والطمع مبيناً أنه يطلب من اللحام إعادة تنظيف اللحمة من الدهن نهائياً ولذلك يجد بعض اللحامين نفسه مضطراً لرفع السعر لأن في ذلك تعجيز للحام.

وبين الريس أن أغلب المستهلكين أصبحوا يخجلون من المفاصلة في السعر لكون ما يشترونه أساساً قليل فيرسلون أولادهم لشراء حاجتهم بخمسمئة أو ألف ليرة «وأعطيني شوية عظم فوقهن» فحالة الناس المادية أصبحت صعبة ولا تطاق مقارنة بأسعار المواد.

ووفقاً للريس فإن سعر كيلوغرام الخروف الحي وصل إلى ٣١٠٠ ليرة أي بارتفاع نحو ٧٠٠ ليرة عنه في الأيام الماضية مبيناً أن هذه الأشهر الثلاثة عموماً «كانون الأول وكانون الثاني وشباط» هي أشهر يقل فيها العرض لا بل ويندر في بعض الأحيان ولا يعود لطبيعته إلا مع بداية آذار مع ولادة الخراف الجديدة وبالتالي فالارتفاع في أسعار لحوم الخراف أمر طبيعي في مثل هذه الأشهر لكن المشكلة الرئيسية هي دخل المستهلك.

ويقدر الريس عدد الخراف التي تذبح في الريف بأقل من ٥٠ خروفاً يومياً فمدينة مثل حرستا لا يتجاوز عدد الخراف التي تذبح فيها يومياً أصابع اليد الواحدة وفي مسلخ دوما لا يذبح يومياً أكثر من ثلاثة عجول مبيناً عدم وجود إمكانيات مالية لدى المستهلك تمكنه من الشراء لذلك يسعى المستهلكون نحو المواد المختلفة الأخرى خصوصاً الخضار لتشكل أساسيات وجباتهم اليومية.

مياه الأمطار ومسلسل تلويث مياه الشرب في ريف طرطوس

| طرطوس- الوطن

تذكرنا حلقات مسلسل تلويث مصادر ومشاريع مياه الشرب في محافظة طرطوس بحلقات المسلسلات المكسيكية غير المحدودة بدليل ما نشهده كل عام من تلويث للعديد من هذه المصادر والمشاريع مع انطلاق عمل المعاصر وهطل الأمطار ووجود عشرات مصبات الصرف الصحي العشوائية غير المنتهية لمحطات معالجة!

وهذا العام تلقينا شكاوى من مواطنين كثر تفيد بتوقف مؤسسة مياه طرطوس عن ضخ مياه الشرب إليهم عبر الشبكة منذ عدة أسابيع وحتى الآن بسبب تلوث المشاريع التي تغذيهم مثل «مشروع قرقفتي القديم ومشروع خربة المعزة ومشروع تيشور ومشروع نبع صالح–عكارة–».

وأشار المواطنون إلى أن سبب التلوث يعود لجرف مياه الأمطار معها مخلفات الصرف الصحي ومخلفات المعاصر المتروكة بشكل عشوائي في المسيلات المائية حيث تصل إلى مصادر مياه المشاريع فتلوثها مباشرة ما يضطر المؤسسة لتوقيف الضخ منها ريثما يتم اتخاذ إجراءات معينة للمعالجة وهذا التوقف قد يستمر عدة أسابيع وأحياناً أكثر من شهر يعاني خلالها المواطنون قلة المياه كثيراً رغم أن المؤسسة تحاول تأمين بدائل من مشاريع مجاورة ولو بكميات قليلة.

وبيّن مصدر مسؤول في مؤسسة مياه طرطوس لـ«الوطن» أنه لابد من إلزام بعض أصحاب المعاصر غير الملتزمين بكب مخلفات معاصرهم في الأماكن المخصصة لذلك من المحافظة، ومتابعة العمل بكل اهتمام وضمن الإمكانات المتاحة لتنفيذ محطات معالجة الصرف الصحي المقررة لأن ذلك هو السبيل لمنع تلويث مصادر ومشاريع مياه الشرب.

وأكد أن المؤسسة تراقب مشاريعها بشكل دائم عبر تحليل عينات منها ولا تضخ المياه عبر الشبكة إلا إذا كانت سليمة مئة بالمئة مبيناً أنه بفضل الربط الحلقي بين المشاريع يتم تغذية القرى التي تتلوث مشاريعها من مشاريع مجاورة بالكميات المتاحة ريثما ينتهي التلوث.

وأضح المصدر أنه سيتم استئناف الضخ من مشروع تيشور الذي يغذي قرى «تيشور– بعدري– ضهر ديبة– كفران– بيت زينة» اعتباراً من اليوم بعد ما ثبت بالتحليل خلو مياهه من الجراثيم وهكذا في بقية المشاريع الملوثة تباعاً متمنياً أن تتم معالجة الأسباب بشكل نهائي دون تأخير.